أنماط الاتصال المكتوب في مصر في القرن التاسع عشر

د. محمد حسين محمد
مدرس الوثائق بقسم الوثائق والمكتبات
كلية الآداب جامعة دمياط

المستلخص:

تتناول الدراسة عملية الاتصال بين أجهزة الدولة في القرن التاسع عشر ومراكز صنع واتخاذ القرار لما تمثله من أهمية بالغة في إدارة منظومة العمل الإداري بالدولة، فهى المعنية بتبادل المعلومات بين الأجهزة الإدارية من خلال الوسائل والقنوات المتاحة في تلك الفترة وهو ما تركز عليه الدراسة، وتستعرض الدراسة أنماط الاتصال الثلاث الرئيسة الصاعدة والهابطة والأفقية وما ينتج عنها من وثائق، وبدراستها وتحليليها تمكنت الدراسة من تحديد السمات الأساسية لكل وثيقة وبالتالي الوصول لأسباب التنوع في مسميات الوثائق خاصة متقاربة الشكل أو الموضوع، مما قد يتسبب في حيرة عند كثير من الباحثين، كما تطرقت الدراسة لأجهزة صنع واتخاذ القرار وتطورها الإدارى في فترة الدراسة، وأخيرًا دراسة العلاقة بين لغة الطبقة الحاكمة والوثائق الرسمية للدولة ومدى تأثيرها على مسميات الوثائق وتطورها طيلة القرن التاسع عشر.

الكلمات المفتاحية:

الاتصال المكتوب، الاتصال الوثائقى، الوثائق المكتوبة، الوثائق الإدارية، الوثائق التاريخية، مصر، القرن التاسع عشر.

مقدمة:

لكي تتمكن الأجهزة الإدارية من القيام بالمهام المنوطة بها يجب أن تُوضع لها نظم محددة تضبط أدائها داخليًا وخارجيًا وتضمن استمرارية نشاطها بكفاءة، وتمثل الهياكل الإدارية ملخصاً للوحدات المكونة للمؤسسات توزع فيها الوظائف من

المستويات العليا إلى الدنيا وتتدرج معها السلطات والمسئوليات، ويوضح مسارات الاتصال الرأسية بين المستويات السابقة والاتصالات الأفقية بين الوحدات في نفس المستوى الإداري، إذ لابد من وجود تواصل فاعل يحقق تكامل الأعمال فيما بينها (الاتصال الداخلي) وبين المؤسسة وغيرها من الأجهزة الأخري (الاتصال الخارجي) لتحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها، كما يساعد الاتصال الجيد على سرعة وسلاسة تدفق البيانات والمعلومات بين مستويات الإدارة مما يسهم في رفع كفاء الأداء، من خلال الإعلام المستمر بما يُتخذ من قرارات وما يُوضع من خطط وسياسات، والإحاطة الجارية بالأوضاع والمشاكل لإيجاد الحلول المناسبة واستمرارية العمل.

وينشأ الاتصال نتيجة رغبة المُرسل في إرسال رسالته عبر وسيلة ما إلى المستقبل ومعرفة رده عليها وتلك هى عناصر عملية الاتصال، وتعتبر الوثائق من أبرز وأهم وسائل الاتصال في الأعمال الإدارية لأن الأجهزة الإدارية تتطلب تسجيلاً لأعمالها التي قامت بها أثناء نشاطها اليومي حتى تكون سندًا لها وحاميًا لحقوقها الإدارية والقانونية والمالية، بما تحمله من بيانات ومعلومات موثقة يتم الرجوع إليها للإثبات أو للحصول على المعلومات عند دراسة مشكلة أو موضوع معين في ضوء اتخاذ القرار بشأنه[١]، وتشكل الوثائق المتداولة داخل أجهزة الدولة صعودًا وهبوطًا عصب الإدارة بما تحويه من تشريعات صادرة من السلطة العليا ممثلة في القوانين واللوائح والقرارات، إلى جانب التقارير والمذكرات المرفوعة من الجهات التنفيذية إلى الرؤساء والخطابات المتبادلة بشأن موضوعات محددة وغيرها من الاستمارات والسجلات والمضابط والملفات المُعدة للاستخدام من قبل العاملين لتسجيل وضبط الأنشطة الإدارية، ولم تكن تلك الأنواع من الوثائق التي تدار من خلالها مؤسسات

والأجهزة وليدة العصر الحديث، بل هى امتداد لتاريخ طويل من التنظيم بدأ مع بداية الإصلاحات الإدارية الكبري التي شهدتها مصر في فترة حكم محمد على باشا واستمرت طيلة القرن التاسع عشر الميلادي.

حدود الدراسة:

تم اختيار القرن التاسع عشر لأنه يمثل فترة مهمة في تاريخ مصر الحديث شهدت فيه البلاد تطورًا ملحوظًا في كافة أجهزتها الإدارية حيث انتقلت إدارة الدولة من النظام الفردي الذى كان سائدًا لقرون وحتى بداية القرن التاسع عشر إلى أن وصل في نهاية القرن لنظام تديره مؤسسات متخصصة وفق أسس وقوانين راسخة، وبالطبع كان لتلك الانتقالة تأثيرها الواضح في وسائل الاتصال المكتوب لأجهزة الدولة حيث ظهرت وثائق واختفت أخرى، وتغيرت مسمياتها ومحتوياتها مما يثير كثير من التساؤلات ويجعل تلك الفترة مصدرًا ثريًا للبحث والدراسة الوثائقية.

أهداف الدراسة:

مما سبق نجد أن الدراسة تلقى الضوء على وثائق حقبة مهمة من تاريخ مصر شهدت متغيرات كثيرة في مختلف الأصعدة، من أهمها نظام الحكم حيث صارت مصر دولة ذات شأن وسيادة ولم تعد مجرد ولاية عثمانية، وبات الحكم فيها وراثيًا لأسرة محمد على باشا، وعلى المستوى الإدارى والتنظيمى أنشئت المجالس التشريعية والنظارات والمصالح وصارت الدولة تدار بواسطة نظم شبه مؤسسية، الأمر الذى يتطلب دراسة لأهم أنواع الوثائق التى أنتجتها تلك الجهات في إطار نشاطها اليومى لإدارة شئون الدولة المصرية وهذا ما تسعى الدراسة إليه من خلال إجاباتها على التساؤلات التالية:

١- هل توفرت أنماط الاتصال المكتوب الثلاثة (الصاعدة والهابطة والأفقية) في القرن التاسع عشر؟

٢- ما أهم أنواع الوثائق المستخدمة كوسيلة للاتصال الإدارى في تلك الفترة؟

٣- كيف يمكن التمييز بين أنواع الوثائق الإدارية خاصة المتقاربة في الشكل مثل السجل والدفتر والمضبطة أو في الدلالة مثل القانون واللائحة والإرادة والقرار؟

٤- ما الأسباب التى أدت إلى تغيير مسميات الوثائق في فترة الدراسة؟

٥- هل كان للغة الطبقة الحاكمة (لغة السلطة) تأثير على مسميات الوثائق؟

٦- ما أهم الجهات المنشئة للوثائق الإدارية في القرن التاسع عشر؟

٧- هل وجود أكثر من مسمى للجهاز الإداري الواحد مجرد ترادف؟ أم أنه تطور؟ أم أنها أجهزة مختلفة؟

منهج الدراسة:

حتى تستطيع الدراسة أن تحقق الهدف منها ويمكنها تقديم الإجابات العلمية على التساؤلات السابقة كان عليها اتباع المنهج المسحي لحصر أقصى ما أنتجته الأجهزة الإدارية في فترة الدراسة إلى جانب المنهج الوصفي لدراسة الوثائق دراسة تحليلية وافية، ومن أهم المصادر التى أعانت الباحث في جمع المادة العلمية الوثائقية:

- القوانين واللوائح والأوامر والسجلات بدار الوثائق القومية.
- منشورات الأوامر والقرارات المطبوعة بدار الوثائق القومية.
- تقويم النيل لأمين سامي[٢].

الدراسات السابقة:

معظم الدراسات التى صدرت عن الاتصال المكتوب كانت تتناوله من زاوية إدارية باعتباره – وسيط انتقال الرسالة – أحد العناصر الخمسة التى تتكون منها عملية الاتصال لذلك هى بعيدة عن تخصص الدراسة، أما الدراسة التى أعدها د.وحيد قدورة بعنوان "الكتابة ومفهوم الاتصال المكتوب عند القلقشندي"[٣] فهى تتناول عملية الاتصال بشكل عام في ضوء ما ورد بكتاب صبح الأعشى للقلقشندي حيث تناول عناصر الكتابة (اللفظ، الخط، القلم، والغرض) إلى جانب آداب الكاتب دون عرض لأنواع الوثائق والتعريف بها في تلك الفترة (القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي)، وتعتبر دراسة د. محمد ابراهيم السيد وعنوانها "وسائل الاتصال الوثائقى المكتوب وضوابطها"[٤] هى الأقرب للجانب الوثائقى وإن كانت تبتعد عن فترة البحث حيث ركزت على أنواع الوثائق الإدارية الحديثة (الجارية) وليست التاريخية.

منهجية العرض:

رأت الدراسة أن تبدأ تناولها لموضوع البحث "أنماط الاتصال المكتوب في القرن التاسع عشر" بدراسة أهم الجهات المنشئة للوثائق الإدارية في القرن التاسع عشر ومعرفة مهامها ومسيرة تطورها طيلة فترة الدراسة، يعقبها عرض لأهم أنواع الوثائق وتم ترتيبها تبعاً لاتجاه صدورها حيث بدأت بالوثائق الصادرة عن الإدارة العليا ثم الصاعدة إليها وأخيراً وثائق الاتصال الأفقى بين الوحدات في نفس المستوى الإدارى، وأخيراً تطرق البحث لموضوع لغة الطبقة الحاكمة ودراسة تأثيره على مسميات الوثائق، وفيما يلي محاور الدراسة الثلاث:

أولاً: أجهزة صنع القرار:

بعد تولى محمد علي باشا حكم مصر سنة ١٢٢١هـ/ ١٨٠٥م رأى ضرورة هيكلة أجهزة الدولة ليتمكن من فرض سيطرته على البلاد ومواردها وانتشالها من الفوضى والعشوائية، فأعاد تنظيم ديوان الوالي الذى أسسه العثمانيون في القلعة لمعاونة الولاة في إدارة البلاد وتسجيل الفرمانات الواردة من السلطان وتحرير الأوامر والمكاتبات التي يصدرها الولاة للعمال إلى جانب الإشراف على أعمال الروزنامة والأفندية والكتاب، وكان الديوان يعقد جلساته بقاعة الغوري في القصر العالي بالقلعة لذلك عُرف بـ"الديوان العالي" وكان يحضرها نائب الوالي (الكتخدا[٥]) وناظر الديوان وكبار رجال الدولة ورئيس كتبة الديوان ورئيس المترجمين[٦]، حيث تتلى الفرمانات الواردة من السلطان على مسامع الحاضرين للعلم بها والعمل على تنفيذها، كما تُعرض التقارير والمكاتبات الواردة من المحافظين والمديرين وروساء المصالح وتناقش الموضوعات والمقترحات ثم تصدر الأوامر من الباشا بشأنها وتحرر وترسل إلى الجهات المعنية بتنفيذها بالإضافة إلى إعداد القوانين واللوائح لتنظيم أمور الدولة وضبط أعمالها[٧].

وباتساع أعمال الدولة وتنوع أنشطتها أنشئت الدواوين كفروع متخصصة – من الديوان العالي – لمعاونته في أمور الرى والزراعة والتعليم والجيش والتجارة، والتى حصرها قانون السياسة نامة – الذى أصدره محمد علي باشا سنة ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م – في سبعة دواوين هى (الخديو، الإيرادات، الجهادية، البحر، المدارس، الأمور الافرنكية والتجارة، والفاوريقات)، وكان محمد علي باشا حريصًا على دراسة الموضوعات والمقترحات المعروضة على الحكومة دراسة متأنية قبل اتخاذ القرارات بشأنها لذا شرع في إنشاء مجالس للمشورة ؛ منها ما يختص بشئون الأقاليم وإدارة

الدواوين ومنها ما يتعلق بإعداد القوانين واللوائح وما يهتم بدراسة المقترحات والمشروعات، ومع الوقت بدأت تتقلص دائرة نشاط الديوان العالي الذى تغير مسماه في سنة ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م إلى "شورى المعاونة" وتحول إلى هيئة استشارية عرفت أيضاً "بالمجلس العالي"[٨]، حيث وزعت اختصاصاته على مجالس المشورة والدواوين المختصة ومنها ديوان الخديو الذى انتقلت إليه دفة الحكم وبات مسئولاً عن إدارة منظومة الاتصال في الدولة طيلة عصر محمد علي باشا وعباس باشا وحتى بداية حكم سعيد باشا، ويمكن إجمال الجهات التى كانت مسئولة عن إصدار وثائق الدولة الرسمية في القرن التاسع عشر في كيانين رئيسين هما:

١– الدواوين: المعنية بإصدار أوامر وقرارات الوالي وعرض التقارير والشكاوى عليه.

٢– المجالس: المسئولة عن دراسة المشاريع والموضوعات والمقترحات وإعداد اللوئح والقوانين.

١– الدواوين:

حدد قانون السياسة نامة المهام الرئيسة لديوان الخديو ممثلة في إدارة مصر المحروسة ورؤية الدعاوى والفصل فيها وتحويل ما يختص منها بالشرع إلى المحكمة والاهتمام بالأعمال الكتابية وأحوال الكتبة، حيث كان على الديوان تحرير الأوامر العلية الصادرة عن الباشا والمكاتبات والقرارات الصادرة عن المجالس الاستشارية وتوجيهها إلى الجهات المعنية[٩]، وفي العام التالي لصدور السياسة نامة أعتمدت لائحة تنظيم أعمال ديوان الخديو وخرجت في سبعة عشر بندًا أسست لمنظومة متكاملة تحكم حركة الوثائق حرصًا على عرضها في وقتها على مجلس الديوان الذى كان يُعقد

عصر كل يوم للنظر فيها واتخاذ القرارات بشأنها، كما أوضحت اللائحة مهام وأعمال الكتبة ومنها تجميع التقارير والمراسلات الواردة من نظار المصالح ومديري الدواوين والأقاليم وتسجيل أوقات ورودها مع ختمها وترتيبها وتجهيزها للعرض على الديوان مع إعداد الترجمات والتلخيصات اللازمة لها[١٠].

وبينت اللائحة مهام الكتبة في الورش (الإدارات) التابعة للديوان والتي بلغت تسع عشرة ورشة وكان على رأسها ورشة الجرنال المسئولة عن تجهيز التقارير الواردة للديوان لعرضها على المجلس، وأكدت اللائحة على الآداب التى يجب اتباعها في التعامل مع وثائق الديوان حيث نصت على ضرورة قيام المعاون الثانى بالتفتيش كل عشرة أيام على أقلام (ورش) الديوان والتأكد من انتظام أعمال الكتبة وتسجيل الصادر والوارد وعدم التأخير في الردود على المكاتبات وترتيب الوثائق ونظافتها، ولأن كفاءة العمل أساسها انضباط العاملين نص البند الأخير من اللائحة على إنشاء "سجل الأخلاق" لرصد أحوالهم وأخلاقهم وحفظه لدى مدير الديوان[١١].

وكان الكتخدا هو رئيس الديوان والمسئول عنه يليه المدير (المأمور) ثم المعاون الأول والمعاون الثانى ونظار الفروع (الورش) ورؤساء الكتاب (الباشكتاب) والمترجمين، وانقسمت الأعمال الكتابية في الديوان إلى قلمين أحدهما للمكاتبات العربية والآخر للتركية، وكان من مهام مدير الديوان استقبال الفرمانات الشاهانية الورادة من السلطان العثمانى وتسجيلها وحفظها بعد رفعها إلى المجلس العالي لتلاوتها[١٢]، وظل ديوان الخديو قائمًا على إدارة وثائق الدولة من فرمانات وأوامر وقرارات وتقارير ومكاتبات وحفظها وتنظيمها، وبعد انتهاء مدة استخدامها الجارى تنقل إلى الدفترخانة التى أنشأها محمد علي باشا ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م لحفظ وثائق الدولة فى مرحلة عمرها الوسيط، وبعد أن قرر سعيد باشا والى مصر إلغاء منصب

الكتخذا وتغيير مسمى ديوان الخديو إلى محافظة مصر سنة ١٢٧١هـ / ١٨٥٤م انتقلت للمحافظة مهام الديوان الكتابية[١٣]، وأضيف في عهد سعيد باشا قلمًا خاصًا بالمكاتبات الفرنسية سمى "قلم افرنكى" إلى جوار قلمي العربية والتركية، وفي الفترة التي ألغيت فيها محافظة مصر انتقلت مهام الكتابة لديوان الداخلية[١٤].

ومع بداية حكم إسماعيل باشا (سنة ١٢٧٩هـ / ١٨٦٣م) صار يُعرف بـ"ديوان المعية" وهذه تسمية قديمة سمى بها ديوان الوالى أيام محمد علي باشا حيث تحتفظ دار الوثائق بسجلات تحمل عنوان المعية السنية تعود إلى سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م، ومالبث أن تغير اسمه في سنة ١٢٨١هـ / ١٨٦٥م من "المعية السنية" إلى "ديوان المعاونة" ولم تكن المرة الأولى التي يسمى فيها بتلك التسمية حيث عُرف بها رسميًا في سنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م، وللمرة الثالثة يعود مسمى "المعية السنية" في سنة ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م ويظل مستمراً إلى أن تغير مسماه للديوان السلطاني سنة ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م، وإلى جوار المعية السنية ظهر مسمى "كابينيه" وأصله كلمة (Cabinet) وتعنى بالفرنسية المكتب أو الديوان، وورد أن مصدره تركى مشتق من الكلمة الإيطالية (Cabineto)[١٥].

٢- المجالس:

كان محمد علي باشا شديد الحرص على دراسة الأمور جيدًا قبل اتخاذ أية قرارات بشأنها وهذا ما دفعه إلى إنشاء المجالس لمعاونة الدواوين في إدارة مصالحها، لذلك غلب الطابع التنفيذي على أعمال المجالس في بداية نشأتها دون الطابع التشريعى الذي عُرفت به بعد ذلك، وعلى أية حال لم يكن لها سلطة فعلية في عهد محمد على باشا تكفل تنفيذ قراراتها حيث كان له مطلق الحرية في الأخذ بمشورتها أو تركها، ويكفي أنها كانت بداية لوجود هيئات في الدولة يمكنها المساهمة في صنع

القرار[١٦]، ومن أقدم المجالس التى أنشأها محمد على باشا ويمكن اعتبارها بداية للمجالس التشريعية "مجلس المشورة" الذى عقد أولى جلساته – وكانت يومية – في القصر العالي بالقلعة سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م وعهد برئاسته إلى ابنه إبراهيم باشا وبنظارته إلى إبرهيم افندي الذى كان كاتبًا بديوان الوالي وعضوية كبار موظفي الدولة وممثلين عن الأقاليم لمناقشة القضايا المتعلقة بمديرياتهم وأحوال الفلاحين والأراضي[١٧]، وكانت تحال إليه الموضوعات من الديوان العالي (الخديو) أو تقدم المقترحات من الأعضاء لدراستها واتخاذ القرارات بشأنها وإن استمدت تلك القرارات قوتها بصدروها عن إبراهيم باشا، وصار المجلس يناقش مشاريع اللوائح قبل عرضها على الباشا لاعتمادها والبدء في تنفيذها[١٨].

ولم يدم مجلس المشورة طويلاً ربما لسفر إبراهيم باشا (رئيس المجلس) وانشغاله في حروب الشام مما دفع محمد علي باشا إلى إعادة ترتيبه تحت مسمى "المجلس العالي" أو "المجلس الملكي" سنة ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م وعهد برئاسته إلى عبدي بك (ناظر المجلس) وعضوية نظار الدواوين والمصالح واثنين من علماء الأزهر الشريف واثنين من التجار واثنين من المشايخ عن كل مديرية، وكان محمد على باشا حريصًا على حضور جلساته وفي غيابه يحضر رئيس المجلس نيابة عنه، وصارت تعرض عليه مقترحات القوانين واللوائح ليتم إعدادها ومناقشتها (مداولتها) وكان محمد علي باشا يراجع مضابط الجلسات ليتأكد بنفسه من مشاركة الحاضرين في مناقشة المواد مادة مادة وإبداء الآراء فيها وإلا يُعاد الموضوع للمداولة[١٩].

وبإنشاء المجلس الخصوصى سنة ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م صارت تُعرض عليه الموضوعات المهمة المتعلقة بإدارة الدولة للدارسة والموافقة عليها أو رفضها ومنها اللوائح والقوانين التى كانت تعدها الجمعية الحقانية ثم ترفعها إلى المجلس، الذي ترأس

جلساته محمد علي باشا بحضور ابنه إبراهيم باشا وحفيده عباس باشا (الكتخذا) ورئيس الحقانية ومدير المدارس ومدير الحسابات وكبار رجال الدولة[٢٠]، وبوفاة إبراهيم باشا توقف نشاط المجلس ثم أعاده عباس باشا سنة ١٢٦٥هـ / ١٨٤٩م، وقام سعيد باشا بإعادة تشكيله واسند رئاسته إلى إسماعيل باشا (الخديو إسماعيل) الذى استمر إلى أواخر عهده عندما ألغاه سنة ١٢٩٥هـ / ١٨٧٨م وأنشاء محله مجلس النظار، وكانت سلطات المجلس قد اتسعت حتى صار مراقبًا على أعمال الحكومة وموجهًا لدواوينها ومصالحها وبات يُعين ويعزل رؤسائها، وكانت تُعرض عليه القوانين واللوائح بعد إعدادها من مجلس الأحكام[٢١] وكان له الحق في قبولها أو ردها، ونظراً لأهمية الموضوعات التى تطرح للمناقشة في جلساته أنشئ قلم خاص لمتابعة الأعمال الكتابية ولتسجيل وقائع الجلسات والمداولات سمى بقلم المضابط هذا إلى جوار القلم الافرنكى والقلم العربى[٢٢].

ثانياً: أنماط الاتصال المكتوب في القرن التاسع عشر.

شهدت صناعة القرار الإداري في مصر في القرن التاسع عشر تطورًا ملحوظًا عما كان عليه الوضع قبل عصر محمد علي باشا حيث أنشئت المجالس للمناقشة والمفاضلة بين الحلول للوصول إلى القرار الأمثل، وضبط منظومة الأعمال الكتابية بدواوين الدولة وهيكلة الديوان (الخديو) المسئول عن مكاتبات الوالى باستقبال التقارير وترجمتها وتحرير أوامره وتصديرها إلى الجهات المعنية، الأمر الذي أدى إلى التنوع في عملية الاتصال المكتوب وتغيرات في مسميات الوثائق لتلبى متطلبات تلك الفترة، حيث نجد اللوائح والقوانين والإرادات السنية والأوامر العلية وجميعها صادرة عن الإدارة العليا (السلطة) وموجهة إلى الأجهزة التنفيذية وهو ما يُعرف بالاتصال الهابط، وفي المقابل نجد التقارير (الجرنالات) والكشوف والعرائض المرفوعة إلى

السلطة العليا (الاتصال الصاعد)، بالإضافة إلى حركة الاتصال الأفقي بين الأجهزة والوحدات في نفس المستوى الإداري في إطار نشاطها اليومى وما ينتج عنه من مضابط وسجلات ودفاتر ومكاتبات وخطابات، وفيما يلى تعريف بتلك الوثائق وتوضيح أسباب التنوع في مسمياتها.

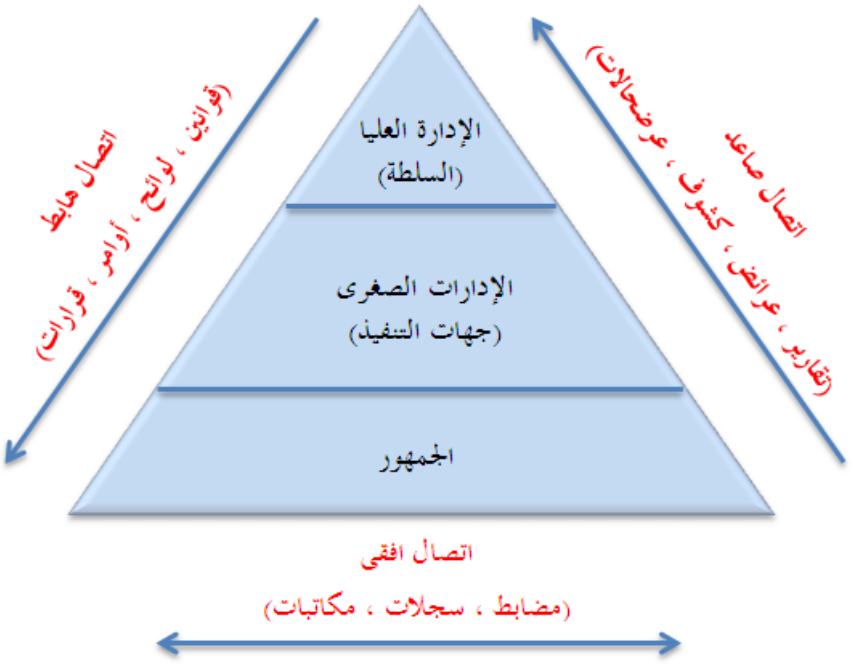

(شكل يوضح أنماط الاتصال المكتوب الثلاث وأهم وثائقها)

أ- الوثائق الصادرة عن الإدارة العليا:

١- الفرمان:

كلمة فارسية الأصل معناها الأمر وأطلقت على عهود الملوك للولاة[٢٣]، وفي ذات السياق أطلقها الأتراك على الأوامر المكتوبة الصادرة عن السلطان وتحمل طغرائه وموجهه إلى الولاة والقضاة[٢٤]، أما إذا كان الأمر مكتوبًا بخط السلطان أو وقعه بيده وليس بخاتمه سُمى بالخط الهمايونى[٢٥]، كما أطلق الفرمان على الأوامر الصادرة عن الولاة وهذه قد تكتب باللغة العربية ويعلوها توقيع الوالي بيده أو بخاتمه، وتزخر دار الوثائق بالكثير من الفرمانات الصادرة عن السلاطين العثمانين والولاة في مصر ومن لهم حق إصدار الأوامر بالإضافة إلى نسخ تلك الفرمانات المحفوظة في سجلات محكمة مصر الأولى (الباب العالي) مقر قاضي القضاة التركي[٢٦].

٢- المنشور:

المنشور اسم مفعول من الفعل نشر بمعنى أذاع أو أشاع أو عمم، والمنشور الأمر المذاع بين الناس ليعلموه[٢٧]، والمنشور يعني أيضاً المبسوط أي غير المطوي وأطلق على الوثائق المبسوطة (غير المطوية) التي لا تُختم بالشمع وإلا يجب أن تطوي لكى يوضع عليها الشمع وتختم بالخاتم حفاظًا على سريتها[٢٨]، وأطلقه الأيوبيون والمماليك على ما يمنحه السلاطين والملوك للأمراء والجند من إقطاعات (مخصصات) نقدية أو عينيه أو أراضي زراعية[٢٩]، وأطلقه العثمانيون على قرارات تعيين الوزراء والأوامر الصادرة إليهم ووثائق منحهم رتبة المشيرية[٣٠]، وهكذا نجد أن مجمل موضوعات الوثائق التى عُرفت بالمناشير تدور في إطار المَنح أو الإنعام (بالأموال أو

الأراضي أو الرتب) والتعيين في الوظائف العليا، لذلك سميت بالمنشور لطبيعة حالتها التي تتطلب النشر والإعلام لإحاطة جمهور المخاطبين بمحتواها.

واتسع مفهوم المناشير في القرن التاسع عشر ليشمل القرارات التي يصدرها الوالي – أو الجهة التى يفوضها في إصدار القرارات – ويتم توزيعها على الجهات المعنية بتنفيذها، فإذا كان المعنيون بالتنفيذ من عامة الناس أو فئة معينة يتم جمعهم وتلاوة القرار (المنشور) عليهم لإعلامهم به حتى تنتفي عنهم الجهالة ويمكن محاسبة المخطئ والمتراخي في التنفيذ[٣١]، ولأن المنشور كان يصدر عن السلطة العليا (الخديوي أو رئيس مجلس النظار) فكتب غالبًا باللغة التركية وكان يتكون من عدة مواد محددة وموجزة وفي النهاية يأتى تكليف الجهة المختصة بالتنفيذ، ومن أمثلة المناشير في القرن التاسع عشر "منشور تعداد السكان" الصادر سنة ١٢٩٩هـ / ١٨٨١م، و"منشور معافاة العربان من القرعة العسكرية وأعمال السخرة"[٣٢]، ومنشور شريف باشا (رئيس النظار) سنة ١٢٩٧هـ / ١٨٧٩م الصادر لقناصل روسيا وألمانيا وانجلترا وفرنسا والنمسا والمجر[٣٣]، ومنذ عام ١٨٨٦م اقتصر مفهوم المنشور على ما يُصدره رئيس مجلس النظار والنظار من قرارات[٣٤].

٣- البيورلدى:

كلمة تركية مصدرها الفعل "بيورمق" بمعنى أن يأمر واشتق منه الفعل المبني للمجهول بيورلدي الذي تحول إلى الصيغة الاسمية وصار يطلق على الأوامر الصادرة من الصدر الأعظم أو قاضي العسكر أو الولاة والخاصة بتعيين القضاة والمدرسين[٣٥]، وفي مصر كان يطلق البيورلدي على أوامر وقرارات تعيين كبار رجال الدولة والتي يصدرها الولاة باللغة التركية تمييزاً عما يصدره السلاطين العثمانيين من فرمانات مثل "بيورلدي تعيين سليمان باشا الفرنساوي رئيساً للجهادية"[٣٦]، وأطلق كذلك على

تراخيص مزاولة بعض المهن مثل "بيورلدي ممنوح للشيخ إبراهيم إمام زاوية الحاج مصطفي بوكالة الخيش بخط الجمالية لخطبة الجمعة والعيدين"[٣٧] إلى جانب براءات منح الرتب والنياشين ومن أمثلتها "بيورلدى منح رتبة الميرمران ونيشانها إلى سليمان باشا الفرنساوي سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م" و"بيورلدي منح رتبة الميرلواء للخواجة بوغوص سنة ١٢٥١هـ /١٨٣٥م"[٣٨]، وظل استخدام مصطلح البيورلدي حتى منتصف القرن التاسع عشر إلى أن حلت محله مسميات أخرى مثل "الدكريتو" الذي أطلق على الأوامر الصادرة باللغة الفرنسية، و"الأمر العالي" للأوامر الصادرة باللغة العربية أو لترجمات الأوامر الصادرة باللغة التركية أو الفرنسية، ومع نهايات القرن التاسع عشر بدأ مصطلح البيورلدي في الانحسار فنجده يقتصر على براءات التعيين حتى الدرجة الثانية وشهادات المتخرجين من الأزهر الشريف[٣٩]، كما أطلق على الوثائق الممنوحة من نظارة الداخلية لأعضاء مجلس شورى النواب كإثبات لعضويتهم بالمجلس[٤٠].

٤- الأمر العال:

هو الأمر الصادر عن الوالي (أو الخديو) مباشرة بإرادة مستقلة دون أن يعرضه على مجلس النظار أو مجلس شورى القوانين مثل قرار تعيين رئيس مجلس النظار وتعيينات كبار رجال الدولة والعفو ومنح الرتب والنياشين والأمور المستعجلة أو الطارئة التى تتطلب قرارات سريعة لا تحتمل معها النقاشات والمداولات في المجالس، مثال " أمر عال بتعيين الفريق إسماعيل باشا كامل رئيس ياوران الحضرة الخديوية "، "أمر عال بتعيين طه لطفي باشا ناظر للخاصة الخديوية"[٤١]، وقد يصدر الأمر العال عن الخديو بناءً على توصية أو رأى مرفوع من مجلس النظار أو من أحد النظار حيث يذكر ذلك في بداية الأمر، مثال " نحن خديو مصر بناء على عرض مجلس النظار من

حيث أن بعض أراضي انترغت ملكيتها... فقد أمرنا بما هو آت وأشرنا لإجراء العمل بمقتضاه..."[٤٢].

والقرارات السابقة سواء كانت صادرة بإرادة منفردة للخديو أو صدرت موافقة لرأى أو تقرير مرفوع من أحد النظار أو من رئيس مجلس النظار دون موافقة المجلس كانت تسمى بـــ "الإرادة السنية" مثال "... صدرت الإرادة السنية في ٢٠ شعبان سنة ١٢٩٦هـــ/١٨٧٩م، بأن كل ناظر يكون مسئولا عن جميع الأمور المختصة بنظارته..."[٤٣]، "صورة ترجمة إرادة سنية خديوية رقيمة المحروسة ٢٢ مايو سنة ١٨٧٦ نحن خديو مصر بناء على المنشور الرقيم ٢ مايو ١٨٧٦ المتعلق بتشكيل صندوق الدين العمومي قد اعلنا ونعلن ما هو آتى وهو..."[٤٤]، أما القرارات الصادرة عن مجلس النظار بعد اجتماعه وموافقته عليها وصدروها ونشرها للعمل بها دون رفعها إلى الخديو لاعتمادها فإنها تسمى "قرارات"، وإذا تتطلب نشر تلك القرارات الصادرة عن مجلس النظار أو مجلس شورى القوانين للعمل بها وجب التصديق عليها من قِبل الخديو بتوقيعه عليها لاعتمادها كانت تسمى بـــ "الأمر العال"[٤٥]، مثال "بناءً على ما رفعه لنا رئيس مجلس نظارنا وموافقة رأى المجلس المشار إليه نأمر بما هو آت..."[٤٦]، "بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ٢٠ إبريل سنة ١٨٨١م عن تشكيل قومسيون عسكري لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما رفعه الينا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا أمرنا بما هو آت (المادة الأولى) قد صار التصديق على قانون الضمائم والامتيازات والاعانات العسكرية المحتوي على ثلاثين بندًا ومرفوق بأمرنا هذا..."[٤٧].

وعليه فإن كلا من الإرادة السنية والأمر العالي يشتركان في أنهما صادران باعتماد الخديو لهما، والفارق بينهما أن الإرادة السنية صادرة عن الخديو بموجب

سلطته المنفردة في اتخاذ القرارات، أما الأمر العالي فهو اعتماد الوالى (الخديو) لقرار صادر عن إحدى المجالس التى تنازل لها عن بعض سلطاته التنفيذية (مثل مجلس النظار ومجالس الدواوين) وسلطاته التشريعية (مثل مجلس شورى القوانين ومجلس النواب) واحتفظ بحق اعتماد قراراتها حتى تخرج إلى حيز التنفيذ.

٥- الدكريتو:

الدكريتو أو الديكريتو كما كانت تكتب بالعربية يوافق منطوقها الكلمة الإيطالية (Decretto) أو الإسبانية (Decreto) وتعنى الوثيقة الرسمية الصادرة عن السلطة العليا، ويقابلها في الفرنسية (Décret) وفي الإنجليزية (Decree)، وعلى الرغم من أن منطوق الكلمة غير فرنسي إلا أنه أطلق على الأوامر العلية الصادرة عن الخديو باللغة الفرنسية[٤٨]، والتي باتت إحدى اللغات الرسمية للدولة إلي جوار اللغة التركية في عهد الخديو إسماعيل[٤٩] الذي أمر سنة ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م بإصدار نسخة من الوقائع المصرية باللغة الفرنسية عُرفت بجريدة المونيتور إيجبسيان "Le Moniteur Egyptien" لتنشر فيها أوامره ويطلع عليها الأجانب[٥٠]، وبعد صدور الدكريتو كان يترجم من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية وتتم الإشارة إلى ذلك في بداية الترجمة مثل: " دكريتو لسعادة نوبار باشا عن تشكيل مجلس النظار.

ترجمة الأمر العالي الصادر إلى نوبار باشا باللغة الفرنسية بتاريخ ٢٨ أغسطس ٧٨ الموافق غره رمضان سنة ٩٥ المؤسس لهيئة النظار الجديدة ووظائفها"[٥١].

"دكريتو في ١٢ فبراير سنة ٨٩ بمنع اصطناع وبيع ونقل وتوزيع المطبوعات أو الاستمارات المشابهة لرسوم وأختام البوستة والتلغرافات

(ترجمة أمر عال)

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت... "[٥٢].

ويُلاحظ أن بداية ظهور الديكريتات – كما كانت تُجمع – ترجع إلى سبعينيات القرن التاسع عشر وقد ارتبطت بالأوامر العلية المتعلقة بالنواحى المالية للدولة وخصوصًا مسألة الديون التي كانت تكتب وثائقها باللغة الفرنسية، ثم اتسع نطاقها في ثمانينيات القرن التاسع عشر ليشمل أوامر التعيين في الوظائف وغيرها من القرارات التي تصدر عن الخديو توفيق[٥٣]، ومنها على سبيل المثال قرارات بدء انتخابات مجلس شورى القوانين ومجالس المديريات وإلغاء السخرة وإعفاء الأرز من عوائد الدخولية[٥٤].

٦- القانون:

تنوعت الآراء في أصل كلمة قانون منها ما يرى أنها يونانية (Kanon) أو لاتينية (Canon) وتعنى القاعدة أو النظام وقيل أنها انتقلت إلى الفارسية ومنها إلى العربية لتدل على الطريقة والمقياس لضبط الشئ لأصله وهذا ما تبنته كثير من المعاجم العربية وعلى رأسها لسان العرب لابن منظور[٥٥]، بينما يرى آخرون أن أصلها عربي من الفعل "قنّ" أى تفقد الشئ ببصره إمعانًا في التعرف عليه، واستخدم العثمانيون كلمة قانون بإضافة كلمة "نامه" وهى كلمة فارسية الأصل تعني الكتاب أو الورقة أو الرسالة وصارتا مصطلحًا "قانون نامه" على ما تتخذه الدولة من تدابير لتنظيم أمورها[٥٦]، وعرفت مصر مسمى القانون مع صدور "قانون نامه مصر" سنة

٩٣١هـ / ١٥٢٥م والذى أعده الصدر الأعظم إبراهم باشا بأمر من السلطان سليمان القانوني، ويتكون القانون من ٢٤ بابًا توضح نظم الحكم والإدارة وجباية الأموال وكبار المسئولين في مصر والفرق العسكرية وأوضاع الأراضى ومساحاتها وغيرها(٥٧)، وظل ذلك القانون يحكم مصر إلى أن أصدر محمد على باشا قانون "السياتنامة" سنة ١٨٣٧م وقد وضح فيه مهام الحكومة(٥٨).

وكان القانون مُحدِدًا لنظام حكم وإدارة الدولة – كعمل الدستور حاليًا – ومرجعًا للأحكام القضائية خاصة المتعلقة بتنفيذ العقوبات بعيدًا عن فوضى الخلافات المذهبية وهوى التطبيق تحقيقًا للعدالة الناجزة(٥٩)، وكانت القوانين في بداية نشأتها في الدولة العثمانية تستمد نصوصها من الشريعة الإسلامية ثم اتسعت روافدها لتستقى من القوانين الأوروبية ما يناسبها، وكذلك كان الحال في مصر حيث اتسعت حركة التشريع في القرن التاسع عشر في إطار عملية الإصلاح الإداري التى بدأها محمد على باشا واعتماده على القوانين الفرنسية فيما يتعلق بالأمور التنظيمية للدولة، وإن لم تكن القوانين في تلك الفترة بنفس صورتها الحالية إلا أنها لم تخرج عن كونها مجموعة من القواعد لتنظيم المعاملات بين الأفراد وما يضمنها من عقوباتها(٦٠)، وتنظيم أوضاع العاملين بالدولة وتحدد واجباتهم وحقوقهم ومعاشاتهم مثل " قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية الصادر سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م"(٦١).

٧- اللائحة:

بدأ بزوغ مسمى اللوائح في سماء النصف الأول من القرن التاسع عشر وانتشاره مع حركة الإصلاح الإداري التي بدأها محمد على باشا في إطار سعيه لوضع قواعد ونظم راسخة تحكم أعمال الدولة وأجهزتها الإدارية بعيدًا عن الأهواء وفردية الأداء، وكانت اللائحة – غالبًا– تتكون من مقدمة توضح الهدف منها وأهمية

تطبيقها وخاتمة تشتمل على عقوبات المخالفة وبينهما مجموعة بنود تحتوي على شروحًا تفصيلية توضح إجراءات ومراحل العمل في الجهة مع تضمين للحالات الخاصة وبيان كيفية التعامل معها لتجنب حدوث المشاكل أثناء التنفيذ وهذا ما يميزها عن القوانين(٦٢)، ومن أبرز أمثلتها "لائحة ترتيب المجلس العالي" الصادرة سنة ١٢٥٠هـ / ١٨٣٣م(٦٣) و"لائحة تعداد النفوس" سنة ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م(٦٤) و"لائحة الجمعية الحقانية" سنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م(٦٥)، وتسمى تلك النوعية من اللوائح – المنظمة لأعمال الهيئات الإدارية – باللوائح التنظيمية، والتى تُسمى حاليًا باللوائح المستقلة أى التى تُصدرها السلطة التنفيذية دون الرجوع للسلطة التشريعية(٦٦)، أما التي تصدر لشرح وتوضيح وتفصيل أمر عالٍ أو قانون فهذه تُعرف باللوائح التنفيذية(٦٧)، وظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومن أمثلتها اللائحة التنفيذية الصادرة في ٢٥ مايو سنة ١٨٧٦م لتوضيح الدكريتو (الأمر العالِ) المتعلق بتشكيل صندوق الدين العمومي الصادر في ٢ مايو ١٨٧٦م(٦٨).

٨- النظامنامه:

تتكون الكلمة من مقطعين الأول عربي وهو "نظام" من الفعل نَظَمَ أي جمع وضم وأقام ورتب ويُقال انتظم الأمر أي استقام والنظام الترتيب والاتساق وهو قوام الأمر وعماده(٦٩)، والمقطع الثاني "نامه" وأصله فارسي ويعني الكتاب أو الورقة أو المكتوب كما سبق توضيحه، وقد ظهر مصطلح "النظامنامه" بقوة ضمن مسميات وثائق القرن التاسع عشر حيث أطلق على البنود المكتوبة المُنظِّمة والضابطة للعقود التأسيسية للمؤسسات المالية(٧٠)، وهذا ما يميز النظامنامه عن اللائحة بأنها تختص بالمعاملات المالية من تأسيس الشركات التجارية والعقارية والبنوك ومن أمثلتها

"نظامنامه تأسيس شركة المساهمة لرى الأطيان بمديرية البحيرة" و"نظامنامه تأسيس شركة عربات الامنيبوس المصرية"، و"نظامنامه تأسيس البنك العمومى المصرى" و"نظامنامه تأسيس البنك العقاري المصري"[٧١].

٩- التذكرة:

كلمة عربية من الفعل ذَكَرَ بمعنى حفظ واستحضر ومنه التَذْكِرة أي ما تُسْتذكر به الحاجة[٧٢]، ويذكر لنا القلقشندي أنها أطلقت أيام المماليك على القوائم التى يُسجل فيها كُتاب ديوان الإنشاء ما يستخلصونه من موضوعات مهمة تحويها متون الوثائق، وذلك لتسهيل الوصول إلي الوثائق من خلال البحث في القوائم (التذاكر) بدلالة الموضوعات أو الجهات[٧٣]، كما أطلقت على ما يُصدره الخليفة أو السلطان من مكاتبات إلى ولاته لتذكيرهم بأمر من الأمور، وقد يرفعها أحد الولاة إلى الخليفة أو السلطان لإخباره بأمر مهم من أمور الدولة[٧٤]، وفى العصر العثمانى اتسع نطاق استخدام الكلمة فاطلقت على كثير من الوثائق الصادرة عن الصدر الأعظم، ومن أهمها "التذاكر الخصوصية" الصادره للباشكاتب بشأن المباحثات مع سفراء الدول الأخرى، و"التذاكر السامية" وتحتوى على أوامر الصدر الأعظم واجبة التنفيذ، و"التذاكر المعروضة" وتتضمن الوثائق التى يرفعها الصدر الأعظم للسلطان، و"تذاكر الاستئذان" وأطلقت على ما يحرره الصدر الأعظم من مكاتبات للباشكاتب بخصوص الأمور التى يسأل عنها السلطان[٧٥]، وفى مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر صارت التذاكر تطلق على ما تمنحه الحكومة للأهالي من وثائق مسجل فيها بياناتهم مثل الاسم والمهنة والعنوان والبلد مع تقديم وصف محدد للملامح الشكلية، وكان على المواطنين تقديمها عند طلبها من أحد رجال الحكومة كإثبات للهوية وهى تماثل البطاقة الشخصية في العصر الحالي[٧٦].

وفي ذات السياق اتسع نطاق استخدام الكلمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث أطلقت على ما تمنحه الحكومة للمواطنين من وثائق تحمل بياناتهم بتنوع أهداف صدورها ؛ فنجد "تذاكر المرور" التى تسجل فيها بيانات الأشخاص وأوصافهم وبلدهم الأصلية والبلد الآخر الراغبين في الانتقال إليه(٧٧)، وأيضًا "تذاكر التعداد" التي تمنح للأشخاص الذين يرغبون في مغادرة بلادهم بعد الانتهاء من تسجيل بياناتهم في سجلات التعداد ليقدموها كإثبات على عدم تهربهم من التعداد(٧٨)، وهناك "تذاكر العتق" التي كانت تمنحها الدولة للمعتوقين ومسجل فيها بياناتهم وأوصافهم لتقديمها عند الحاجة كإثبات لحريتهم، كما أطلقت التذاكر على وثائق استدعاء المندوبين – وهم من الأعضاء المنتخبين بمجالس المديريات – والتي يرسلها لهم المديرون والمحافظون لانتخابهم لحضور جلسات مجلس شورى القوانين، وأيضًا أطلقت على التراخيص الممنوحة للدواب والعربات المستخدمة في أغراض النقل موضحًا بها اسم صاحبها ونطاق تحركاتها سواء داخل القطر أو السفر خارجه ومقدار العوايد المفروضة عليها(٧٩)، وأخيرًا وليس آخرًا الاخطارات بأسماء المتوفين وبياناتهم والتي توقع بمعرفة قضاة النواحي وينتقل بموجبها حلاقو الصحة للكشف على المتوفين للتأكد من أن الوفاة طبيعية وليست جنائية(٨٠).

١٠- الاستمارة:

استماره كلمة تركية معناها المقياس والمعيار للمكاييل وأطلقت على ما تُقاس عليه الأشياء(٨١)، واستخدمته الجهات الإدارية في القرن التاسع عشر كمصطلح على ما تصدره من نماذج توضح فيها كيفية كتابة وصياغة نوعيات محددة من الوثائق وطريقة إخراجها منعًا للأخطاء، حيث كانت توزع تلك الاستمارات على الكتبة ليتلزموا بما جاء فيها فتخرج كتاباتهم (الوثائق) وفق نسق موحد في الشكل والمضمون

حرصًا من الإدارة العليا على توحيد الأعمال والنتائج، وقد تجلى ذلك بوضوح في إعداد سجلات تعداد النفوس الذى أجرى سنة ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م حيث وزعت الاستمارات على كافة الكتبة في جميع مدن وقرى القطر المصري، وكان لزامًا عليهم الالتزام بكل ما جاء فيها بداية من افتتاحية السجل وطريقة سرد بيانات التعداد وإخراج الصفحات وكيفية عرض البيانات الإحصائية وما يجب أن يحويه السجل من فقرات توثيقية وصيغ التوقيعات الخاصة بالمسئولين عن التعداد لاعتماد السجل، ولولا الاستمارات لما حققت سجلات التعداد الهدف منها وخرجت على ذلك النحو التنظيمي المُحكم من حيث المحتوى والشكل(٨٢).

١١- الاورنيك:

اورنك كلمة تركية معناها العينة أو المثال(٨٣)، وقد أطلق مصطلح الأورنيك على ما تقوم الحكومة بطباعته في مطبعة بولاق – التي أنشئت سنة ١٨٢٢م – من وثائق مفردة أو سجلات لتدوين المكاتبات الصادرة والواردة في الدواوين والمديريات والأحكام الشرعية الصادرة عن المحاكم وكذلك الدفاتر الحسابية والإحصائية مثل دفاتر قيد المواليد والوفيات، بالإضافة إلى إيصالات التحصيل والتذاكر وغيرها من أنواع وأشكال الوثائق التي تطبع ثوابتها وتترك متغيراتها ليقوم الكتبة بتسجيلها توفيرًا للجهد وضمانًا لصحة المحتوى وحفاظًا على الشكل العام للوثيقة(٨٤)، وكان لكل نوعية من الوثائق رقم خاص بها يطبع أعلى الصفحة إلى جوار كلمة أورنيك واسم الجهة الصادرة عنها الوثيقة، مثال "اورنيك نمرة ١٣ محاكم شرعية" وهذا مطبوع على وثيقة زواج مطبوعة، "اورنيك بوليس نمرة ٨٤" مطبوع أعلى وثيقة عتق مفردة، "اورنيك بوليس نمرة ١٣" مطبوع أعلى سجل قيد وقائع تفاصيل الرقيق المعتوق، "اورنيك رقم ١٣٢" مطبوع أعلى سجل حصر بصمة الأختام(٨٥)، ويقابل

مصطلح أورنيك حالياً عدة كلمات منها الاستمارة والنموذج والقسيمة وإلى جوارها الأرقام والحروف التى تميز فئة كل وثيقة عن الأخرى.

ب- الوثائق الصاعدة إلى الإدارة العليا:

١- الجرنال:

جرنال (Journal) كلمة أصلها فرنسي ومن معانيها يوميات ويومية وأطلقت على المذكرات اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية، وظهر مصطلح الجرنال بقوة في وثائق القرن التاسع عشر حيث أطلق على التقارير الدورية التي يُعدُها المرؤوسون لعرضها على رؤسائهم، ومن أمثلتها التقارير اليومية التي يرفعها معاون المديرية للمدير عن أعمال نظار الأقسام، وما يرفعه مدير المديرية من تقارير أسبوعية للوالي عن أحوال مديريته وما أنجز من أعمال وما يجرى العمل فيه ومواعيد الانتهاء منه(٨٦)، وللتقارير أهميتها البالغة فى إعلام الإدارة العليا أولاً بأول بكل ما يحدث على أرض الواقع حتى يمكنها اتخاذ القرارات الصحيحة فى وقتها المناسب(٨٧)، ولم يكن محمد على باشا مهتمًا بالحصول على المعلومات الدقيقة فقط ولكن كان حريصًا على توقيت وصول المعلومة إدراكًا منه لقيمة ذلك وخطورته على اتخاذ القرارات في وقتها، وهذا ما كان يؤكد عليه مرارًا وتكرارًا "... وان فائدة الجرانيل هى مطالعتها وتحرير الاستعلامات بما يلزم الاجابة عنها في وقته فما هى الفائدة حال عدم تقديمها وكيف تكون الملاحظة عن مصلحة نظرت وانتهت فيما لو صار تقديمها بعد مضى مدة كهذه..."، ومن شدة حرصه على إرسال التقارير في مواعيدها المحددة ومقابلة التراخي من الكتاب بالحزم شدد العقوبة على المتأخرين بالضرب ٣٠٠ نبوت(٨٨).

ومن شدة حرص محمد علي باشا على متابعة أحوال البلاد وسير الأعمال في الدواوين ومطالعة التقارير الخاصة بذلك أنشاء ورشة تابعة لديوان الخديو سماها "ورشة الجرنال"[٨٩]، كانت مهمتها الأساسية جمع التقارير الواردة من الدواوين والأقاليم والمصالح وترجمتها وطباعتها في مطبعة القلعة المخصصة لمكاتبات الوالي ورفعها إليه يوميًا فيما عُرف "بجرنال الخديو"[٩٠]، وجعل لها ناظرًا يتبعه مجموعة من الكتاب والمترجمين لترجمة التقارير من العربية إلى التركية، ويعاونه كاتبان أحدهما في الوجه القبلي والآخر في الوجه البحري ومهمتهما جمع التقارير من الأقاليم الواقعة في نطاق عملهما وإرسالها إلي ورشة الجرنال[٩١]، وكان محمد علي يُراجع ما ورد في التقارير ويرسل من يؤكدون له صحة أو زيف الأخبار الوارده بها حتى يبعث اليقظة في نفوس عماله فيتحرون الدقة فيما يكتبوه في الجرنال[٩٢]، كما كان على مديري دواوين العموم تقديم جرنالات (تقارير) للباشا في ختام كل أسبوع (يوم خميس) عن دواوينهم وأهم أعمالهم لتقييم أدائهم[٩٣].

٢- الكشف:

الكَشْفُ من الفعل كَشَفَ بمعنى أظهر الشئ وأزال عنه ما يواريه[٩٤]، وفي ذات السياق أطلق مصطلح الكشف على الوثائق التي تقدم بيانات ومعلومات حول موضوع محدد مشفوعة بإحصاءات دقيقة، وهذا ما يميزها عن التقارير التى تعتبر مجرد عرض لوقائع أو أحداث أو مشكلات يغلب عليها طابع السرد النصي، وكان محمد علي باشا حريصًا على مطالعة الكشوف الإحصائية للوقوف على حقائق الأمور "...وان كان معلوما لديه (مدير المديرية) مقدار الاطيان التى صار ترتيبها للقطن لكن مقتضى علمه بمقدار ما صار حرثه وعدد اسلحة المحاريث والوقت الذى ينهى فيه فيلزم سرعة تقديم كشوفات مبين فيها ذلك بابا بابا مع المداومة على ارسال كشف

اسبوعيا..."[٩٥]، وقد تستمد الكشوف محتوياتها من واقع البيانات المقيدة في السجلات والدفاتر بعد إجراء بعض العمليات عليها مثل الفرز أو الحصر أو الترتيب أو الجمع، مثال الكشوف التي تحصر بيانات المتسحبين (الذين تركوا أراضيهم وهربوا من بلادهم) والتي تم إعدادها من واقع دفاتر تعداد النفوس لتلك البلاد، حيث تقدم تلك الكشوف معلومات عن أسماء هؤلاء المتسحبين وأعمارهم والبلاد التى ذهبوا إليها وما تركوه من أراضٍ ومساحاتها ومن يقوم بزراعتها[٩٦]، الأمر الذى جعل محمد علي باشا يأمر بتقديم كشوف شهرية لدراسة ظاهرة التسحب والعمل على حلها لما كانت تمثله من خطورة على عملية الزراعة وهذا يوضح لنا مدى قيمة الكشوف بالنسبة للإدارة[٩٧].

٣- العرضحال:

مصطلح مكون من كلمتين الأولى عرض بمعنى إظهار وتعريف والثانية حال بمعنى أمور الشخص المتغيرة فيكون معنى الكلمتين معًا التعريف بأمور معينة، وأطلق مصطلح عرضحال على الشكاوى أو المظالم التي يرفعها الأهالي أو صغار الموظفين إلى السلطة المختصة للنظر فيها والعمل على حلها[٩٨]، وهذا الحق عرفه الإنسان ومارسه على مر العصور حيث تقدمه لنا وثائق العصر المملوكي تحت مسمى القصة[٩٩]، وكان "العرضحال" في القرن التاسع عشر يكتب على ورقة "التمغة" وهى ورقة طولها حوالى ٣٠سم وعرضها حوالى ٢٠سم مطبوع في أعلاها من اليمين كلمة "عرضحال" وفي الوسط ختم عليه تاريخ طباعتها وعلى اليسار طُبِع سعر الورقة، حيث وضعت الحكومة – وقتها – تعريفة لأوراق التمغة تبعًا لفئاتها[١٠٠]، ثم صار الختم بارزًا على الورقة حاملاً عبارة "ورقة مصرية"، وكانت ورقة التمغة شرطًا لقبول العرضحال فإذا قدم على ورقة عادية لم ينظر إليه، وكان رد الحكومة (الشرح)

يسجل غالبًا على نفس ورقة العرضحال المقدمه[١٠١]، ولوثائق العرضحالات أهميتها البالغة فى دراسة تاريخ المجتمع من كافة جوانبه ؛ الثقافية والدينية والاقتصادية والإدارية والعسكرية وغيرها، وتسهم فى تكوين صور غاية فى الدقة والمصداقية والموضوعية عما يدور فيه من أحداث وما يموج به من أحوال، فهذا عرضحال مرفوع من البابا كيرلس الرابع للوالى سعيد باشا يتظلم فيه من استيلاء راتب باشا على قطعة أرض تخص أوقاف الكنيسة، وعلى الفور يأمر الباشا بإحالة العرضحال إلى مجلس الأحكام للتحقيق فيه، وبعض النظر عما صدر من أحكام يكفينا اهتمام الوالى بالعرضحال وسرعة إحالته إلى جهة مختصة محايدة للنظر فيه دونما اعتبار لمكانة وديانة الشاكى والمشكو فى حقه، الذى أثبت ملكيته الشرعية لتلك الأرض وصدر الحكم بعد أحقية الشكوى[١٠٢].

٤- العريضة:

مكاتبة تُرفع للإدارة الأعلى تحتوى على ملاحظات وأفكار رأت الجهة التنفيذية أو الأشخاص المعنية وجوب عرضها وتوضيحها ردًا على استفسار أو أمر صدر للتنفيذ أو موضوع معين "... أن العريضة المرسلة طيه ردا على امر الصدارة العظمى بطلب ضباط مصرية لإلحاقهم ضمن معلمى النظام الجديد بالاستانة وأنه على حسب خلوص عبوديته أوضح بعض ملاحظات قد لاحت بفكره فيرجوه تقديمها بالحزم وحسن التروى"[١٠٣]، وتشترك العريضة مع الجرنال فى أنهما يُرفعان إلى الإدارة العليا ولكن الجرنال يصدر بصفة دورية (كل أسبوع أو شهر مثلاً) لإعلام الإدارة العليا بالأوضاع أولاً بأول أما العريضة فتصدر عند الحاجة إليها.

ج- وثائق الاتصال الأفقى بين الإدارت والأجهزة:

١- المضابط:

هى تسجيل للمناقشات والحوارات التي تجرى أثناء انعقاد المجلس وآراء الأعضاء فيما يُعرض من موضوعات (المداولات) وما توصلوا إليه من قرارات وقد يوقع الحاضرون على أقوالهم في نهاية المضبطة، وكان محمد على باشا يأمر بتلاوة ما تم قيده في المضابط ليعلم ما دار في الاجتماعات وآراء الحاضرين وكيفية المداولة ليتأكد بنفسه من دراستهم الجيدة للموضوع وأن القرار الذى اتخذ هو الأصوب وإلا يرفضه وقد يأمر بإعادة دراسته " أمر منه إلى وكيل المجلس بأنه اطلع على مضبطة المجلس بشأن اعطاء التزام معادى الجيزة وامبابة لمتطلبه بمبلغ ٤٥٠٠٠ قرش سنويا وهذا من المستحدثات ويراد صدور الأمر باعتماده وحيث ان الموافقة على ذلك توجب ضرر الأهالى ويهمنى راحتهم ورفاهيتم التى هى أقصى أمالى فهو يرفض اعطاء هذا الالتزام"[١٠٤]، كما عُرفت المضابط في تسجيل وقائع جلسات حكم القضاة من سماع للمدعين والشهود وأهل الرأى والخبرة حيث يوقع الحاضرون على أقوالهم إثباتًا لها لدى القاضى.

٢- السجلات والدفاتر:

اصطلح الكتاب في القرن التاسع عشر على التفريق بين السجل والدفتر[١٠٥] على أساس المحتوى فإذا كان نصًا سُمَّى بالسجل مثل سجلات المحاكم الشرعية التي تسجل فيها الأحكام وسجلات الصادر والوارد التي تقيد فيها نصوص المكاتبات المتبادلة بين الأجهزة والوحدات الإدارية، أما الدفتر فأطلق على الوثائق ذات المحتوى

الرقمي أو الإحصائي مثل دفاتر الضرائب ودفاتر حسابات الصادر والوارد ودفاتر التعداد[١٠٦].

٣- الخطـابات والإفادات:

تستخدم الخطابات في التواصل بين الجهات أو الوحدات الإدارية بشأن مسألة أو موضوع معين وتكون معنونة وموجهة إلى شخص أو جهة محددة، وتصدر في مظاريف مغلقة لإرسالها بواسطة ساعي البريد حيث تقوم الجهة المستلمة بفض المظاريف وختم الوثائق الواردة بخاتم الجهة وقيد ما بها في سجل الوارد مع كتابة تاريخ ورودها والقلم أو الموظف المستلم لها وما اتخاذ بشأنها[١٠٧]، وتحوى الخطابات تكليفات محددة أو استفسارت حول موضوع معين وقد تصدر من السطلة الأعلى إلى الجهات التى تتبعها أو تتواصل من خلالها الوحدات في نفس المستوى الإدارى[١٠٨]، " ورد خطاب حضره ميرالاى ٤جى سوارى رقم غايه ج سنه٦٧ نمره٤ يطلب كشوفاة بالمطلوب من العربان قبيلة قبيلة اسم اسم وهى عربان الحرابى والبراعصه والهنادى بوقته تحررت خطابات لنظار الاقسام لتحرير الكشوف وارسالها لطرفه وقد حررنا لحضرة الاميرالاى كشف اجمالى من واقع الاجمالى المحفوظة بالمديرية قبيلة قبيلة بلد بلد اسم اسم سنه سنه"[١٠٩]، وما يتم تحريره من ردود للموضوعات التى وردت في الخطابات فتسمى إفادات، وقد تتعدد المكاتبات ذهاباً وإياباً بشأن الموضوع الواحد إلى أن تُستوفى المعلومات المطلوبة حوله[١١٠].

ثالثاً: لغة الطبقة الحاكمة ومدى تأثيرها على مسميات الوثائق في القرن التاسع عشر:

ظلت اللغة التركية طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر هى اللغة الرسمية الأولى للمكاتبات في مصر نظرًا لتبعيتها للدولة العثمانية التي فرضت اللغة التركية على ولاياتها كما كانت لغة الولاة وكبار رجال الدولة من الأتراك (لغة السلطة)، وبالتالى فُرضت كثير من المفردات التركية على مسميات وثائق الإدارة العليا في مصر مثل الفرمان والبيورلدي والقانون والنظامنامة، أما لغة المكاتبات بين مستويات الإدارة الصغرى (المحلية) فكانت هى اللغة العربية التى يتحدث بها رجال الإدارة من المماليك وأبناء العرب.

وأثناء حكم محمد علي باشا بدأت اللغة العربية تستعيد مكانتها خاصة في الحياة العلمية حيث كانت تترجم إليها الكتب من اللغات التركية والفرنسية على وجه الخصوص لتدريسها لطلاب المدارس التي أنشأها محمد علي باشا في مختلف المجالات(١١١)، وعلى عكس ما شاع عن انحياز محمد علي باشا للجنس التركي ولغته نجده فخورًا بأبناء العرب (المصريين) ولغتهم حتى أنه عاقب شخصًا تركيًا بالضرب مائة نبوت وأمر بنفيه لأنه استهزأ بالجنود المصريين عندما قال "صاروا الفلاحين العمى عساكر مهما كانوا لا يكونون مثل عساكرنا الترك"(١١٢)، وكان يُرغم الأطباء والمعلمين الأجانب على تعلم اللغة العربية لتكون لغة تواصلهم مع المصريين فيمهلهم عامًا وبعدها يسحب من معهم من مترجمين عينتهم الحكومة(١١٣).

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتحديدًا في عصر إسماعيل باشا بدأت اللغة التركية في التراجع لتحل محلها اللغة الفرنسية، لغة الطبقة المتعلمة التي تقلدت أمور البلاد بعد أن أتمت دراستها في أوروبا وتحديدًا فرنسا وعادت تحمل معها اللغة والثقافة الفرنسية، وعلى الرغم من اعتماد الخديو إسماعيل اللغة العربية لغةً رسميةً

للمكاتبات بكافة الدواوين والمصالح الحكومية سنة ١٢٨٦هـ / ١٨٧٠م إلا أنه جعل اللغة الفرنسية لغة الدبلوماسية المصرية وما يصدر عنها – ممثلاً في نظارة الخارجية – من مكاتبات للمعية السنية والداخلية والجهادية والمالية بالإضافة إلى اللغة التركية، أما المكاتبات الصادرة من الخارجية للمحافظات والضبطيات فتكون بالفرنسية والعربية[١١٤]، وكان للتوغل الفرنسى دوره داخل أروقة الحكم حيث عُين كثير من الكتبة ورؤساء الأقلام والمعاونين الفرنسيين بديوان المعية السنية وكان على رأسهم باروت الفرنسي الذى شغل منصب رئيس الديوان وتونينو بك سكرتيرًا خاصًا للخديو[١١٥]، وأنشئت الأقلام الافرنكية بالدواوين إلى جوار الأقلام التركية والعربية لتسجيل ومتابعة وترجمة المكاتبات الصادرة والواردة باللغة الفرنسية التى باتت لغة الحكم والإدارة الأولى في مصر إلى نهاية عصر إسماعيل[١١٦]، حتى أنه أمر بصدور نسخة من الوقائع المصرية باللغة الفرنسية تحت مسمى المونيتور إيجبسيان لنشر أوامره وقرارات الحكومة.

وقد انعكس مدى التأثير الفرنسي على مسميات الوثائق في تلك الفترة حيث سميت قرارات الخديو بـــ"الدكريتو" والعقود بـــ"الكونتراتو" ومذكرات الاعتراض بـــ"البروتستو" حتى أن ديوان المعية السنية نفسه سمى "كابينيه"[١١٧]، ومع الاحتلال الإنجليزي لمصر في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر عمد الإنجليز إلى إقصاء اللغة الفرنسية بعيدًا عن دواوين الدولة والحياة العامة والثقافية، وإن نجحوا في فرض الإنجليزية وعزل الفرنسية إلا أنها استمرت اللغة الرسمية للأوامر الخديوية حتى وفاة الخديو توفيق[١١٨]، ولعل ذلك يرجع إلى أن الفرنسية قبل أن تكون لغة الدواوين الرسمية كانت لغة التعلم الأولى والثقافة التى تشربها الخديو إسماعيل وأبناؤه وطلاب البعثات التى أسلها محمد علي باشا للدراسة في فرنسا فنشأ جيل كامل يتحدث ويتعامل بالفرنسية ومن هنا استمدت نفوذها داخل مركز الحكم.

الخاتمة:

تناولت الدراسة عملية الاتصال المكتوب بين مستويات إدارة الدولة في مصر في القرن التاسع عشر ممثلة في السلطة العليا (جهات اتخاذ القرار) وبين المستويات الدنيا (الجهات التنفيذية)، وبدأت بدارسة الجهات المنشئة للوثائق حيث قسمتها إلى قسمين أو مرحلتين؛ الأولى هى المجالس المنوط بها مدارسة الموضوعات أو المشاكل أي مناقشتها (مداولتها) بين أعضاء المجلس للخروج بأفضل الحلول والمقترحات، حيث تُسجل وقائع الجلسة وما يصدر عنها من قرارات في المضابط، ومنها انتقلت إلى المرحلة التالية وهى انتقال القرارات الصادرة عن المجالس إلى ديوان الوالي المسئول عن استلامها وعرضها على الباشا وبعد موافقته يتم تحريرها واعتمادها فتصدر الأوامر العلية وتوجه للجهات المعنية بتنفيذها، وإلى جانب استعراض الدراسة لمهام الديوان وتنظيماته للأعمال الكتابية تناولت تطور مسمياته الإدارية التى عُرف بها بداية من ديوان الخديو ثم محافظة مصر فالمعية السنية بالإضافة إلى تسميته بالديوان العالى نظرًا لانعقاد جلساته في القصر العالي في القلعة، وركزت الدراسة على توضيح الفروق بين مسميات الوثائق في فترة الدراسة بتحليل محتوياتها ومعرفة أصول واشتقاقات كلماتها ودلالالتها اللغوية والاصطلاحية، فأمكن – على سبيل المثال – التفريق بين الإرادة السنية والأمر العالي وبين القانون واللائحة والنظامنامة وغيرها.

ثم اتجهت الدراسة إلى بحث العلاقة بين لغة الطبقة الحاكمة ومسميات الوثائق التي تأثرت بشكل ملحوظ بلغة السلطة، فعندما كانت اللغة التركية هى لغة الطبقة الحاكمة في النصف الأول من القرن التاسع عشر وصدرت بها الأوامر العليا – باعتبارها اللغة الرسمية للدولة – فسميت بالفرمان والبيورلدي، ومع تراجع التركية في عهد إسماعيل باشا وتقديمه للغة الفرنسية وجعلها لغة الدبلوماسية المصرية سُميت الأوامر العلية بالديكريتو كما انتشرت المفردات الفرنسية على مسميات الوثائق مثل

الكونتراتو والبروتستو، أما اللغة العربية فظلت اللغة الثانية للمكاتبات الرسمية طيلة القرن التاسع عشر تقريبًا، وعلى الرغم من اعتمادها لغة رسمية للدواوين في عهد الخديدو إسماعيل إلا أنها اقتصرت على وثائق الإدارة المحلية، أما المكاتبات الخارجية فكتبت بالفرنسية حتى بعد الاحتلال الإنجليزى لمصر إلى أن تمكن من إقصائها بنهاية القرن التاسع عشر.

نتائج الدراسة:

١– أوضحت الدراسة التطور الذى شهدته عملية صناعة القرار في القرن التاسع عشر الميلادي وما ينتج عنها من وثائق كوسائل للاتصال الإداري، وتبدأ بتلقى المجالس التنفيذية والتشريعية للموضوعات والمقترحات والمشاكل المحالة إليها من الوالي أو الدواوين لمناقشتها (مداولتها) بين الأعضاء للوصول إلى أفضل النتائج وأنسبها للواقع، حيث تُسجل المداولات وما توصلت إليه من قرارات في مضابط تُحال إلى ديوان الوالي (أو الخديو أو المعية) لعرضها عليه، فإذا وافق عليها يقوم الديوان بكتابتها واعتمدها منه وتصدر تحت مسمى أمر عالٍ ثم تُنسخ وتوزع على الجهات المعنية بتنفيذها فتسمى منشور.

٢– بينت الدراسة أن التنوع في مسميات الوثائق في القرن التاسع عشر لا يقتصر على الاختلاف في الموضوعات، فقد تكون طبيعة المحتوى (النصية أو الإحصائية) سببًا في التمييز كما بين الدفتر والسجل، وقد تكون لغة الوثيقة سببًا في الاختلاف مثل الدكريتو وهى الأوامر الصادرة عن الخديو باللغة الفرنسية والبيورلدي وهى الأوامر الصادرة عن الخديو باللغة التركية، وقد يكون مستقبل الوثيقة سببًا في تحديد مسماها مثل المنشورات الموجهة لقطاع كبير من الناس والخطابات الموجهة لشخص أو فئة محددة.

٣- أوضحت الدراسة الفروق الدقيقة التي أدت إلى تنوع مسميات الوثائق في القرن التاسع عشر مثل:

- القانون واللائحة:

أُطلق القانون على مجموعة الأسس والقواعد التى تحدد نظام إدارة الدولة ومراكز الحكم (وهذا يُعرف بالدستور في العصر الحالي)، بالإضافة إلى ما تفرضه السلطة من أحكام لضبط تعاملات الأفراد مع بعضهم من خلال تحديد المخالفات والجرائم وعقوباتها وعلاقاتهم بالدولة وتحديد ما عليهم من حقوق وما لهم من واجبات، أما اللائحة فهى مجموعة من البنود التى توضح إجراءات ومرحل العمل التفصيلية لأداء نشاط محدد داخل إحدى الجهات الإدارية.

- الإرداة السنية والأمر العال:

تُطلق الإرادة على ما يصدره الوالى مباشرة من قرارات بموجب صلاحياته - كسلطة عليا في البلاد - بإرادة مستقلة دون عرضها على المجالس التنفيذية أو التشريعية، أما ما يعتمده الوالي من قرارات صادرة عن المجالس سواء التنفيذية مثل مجلس النظار ومجالس الدواوين أو التشريعية مثل مجالس النواب ومجلس شورى القوانين فكانت تسمى بالأمر العالي.

- البيورلدي والدكريتو:

البيورلدي كان يُطلق على الأوامر الصادرة عن الوالي باللغة التركية حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر، أما الدكريتو كان يُطلق على الأوامر الصادرة عن الخديو باللغة الفرنسية وبدأ في الظهور من عهد الخديو إسماعيل وحتى أواخر القرن التاسع عشر.

– التذكرة والاستمارة والأورنيك:

التذكرة عبارة عن وثيقة تمنحها الحكومة للأفراد تحتوى على بياناتهم مثل الاسم والعنوان والبلد وأوصافهم الشكلية والهدف من منحها إثبات لشخصياتهم يقدمونه إلى الجهات المعنية، أما الاستمارة فهى نموذج يوضح كيفية كتابة وإخراج الوثيقة لتخرج وفق نسق ومحتوى محدد لا يختلف بختلاف المكان والكاتب، وتكتب في الاستمارة العبارات الثابتة الواجب إثباتها وتترك الفراغات للبيانات المتغيرة ويقابل مصطلح الاستمارة حالياً "النموذج"، وأخيرًا الأورنيك وقد أُطلق على الوثائق المطبوعة في مطبعة بولاق وكان لكل وثيقة رقم خاص بها يكتب أعلاها إلى جوار كلمة أورنيك كما تكتب أيضًا الجهة التابعة لها مثل البوليس والمحكمة ويقابل مصطلح أورنيك حاليًا "الاستمارة".

– الجرنال والعريضة والكشف:

الجرنال هو تقرير يُرفع بصفة دورية إلى السلطة الأعلى يغلب عليه الطابع النصى أو السردى، وكذلك العريضة إلا أنها ليست بصفة دورية، أما الكشف فهو أدق في محتواه حيث يتضمن أرقام وتجميعات فيغلب عليه الطابع الإحصائى.

٤– كشفت الدراسة إلى أى مدى كان محمد علي باشا مدركًا لقيمة الوثائق باعتبارها الركيزة الأساسية التي تقوم عليها منظومة الإدارة الفاعلة، والقدر الذى كانت تتعامل به الدولة مع المعلومة وإدراكها لقيمتها وضرورة إيصالها في توقيتاتها المحددة، وتمثل ذلك في هيكلة ديوان الخديو بصفة الجهاز المسئول عن إدارة وثائق الدولة حيث حددت لائحة تنظيمه مهامه الكتابية بداية من استلام التقارير والمضابط وتجهيزها لعرضها على الباشا، واستلام أوامره وتحريرها وتوزيعها على الجهات المعنية بالتنفيذ، ومن أهم مظاهر الاهتمام بالوثائق الإدارية في فترة الدراسة إنشائها لأجهزة – لأول مرة – مختصة بحفظها

وتنظيمها مثل ورشة الجرنال المعنية بتجميع وتجهيز وترجمة التقارير والمضابط، والدفترخانة وفروعها بالدواوين والمديريات لتكون مركزًا للحفاظ على وثائق الدولة والاعتناء بها ومصدرًا موثقًا للحصول على المعلومات.

٥- تناولت الدراسة عناصر عملية الاتصال المكتوب في القرن التاسع عشر متمثلة في:

- المرسل: يمثله أجهزة صناعة واتخاذ القرار فيما يصدر عنها من تشريعات (الاتصال الهابط)، وكذلك الأجهزة التنفيذية عندما تُصدر مكاتباتها وخطاباتها وتقاريرها.

- المستقبل: وهى الجهات المستلمة للرسائل ويمثلها الدواوين والمصالح الحكومية والمديريات والمحافظات باعتبارها جهات تنفيذية، وقد تكون أجهزة الإدارة العليا مستقبلة لما يُرفع إليها من عرضحالات وتقارير.

- الرسالة: ممثلة فيما تتخذه المجالس من قرارات وما يصدر عن الوالي (الخديو) من إرادات وأوامر، إلى جانب ما ترفعه الجهات التنفيذية من تقارير وعرائض إلى الإدارة العليا أو ما يتم تبادله من خطابات ومكاتبات.

- قناة الاتصال أو الوسيط: تعتمد الأجهزة الإدارية في إيصال رسائلها على الكتابة سواء في وثائق مفردة أو بتسجيلها في مضابط أو سجلات أو إرسالها كخطابات لجهات أو أشخاص محددة وغيرها من الوسائل التي أدى تنوعها إلى تنوع مسميات الوثائق تبعًا لمحتوها أو لغتها أو شكلها المادي.

- التغذية المرتدة: حرص الجهة المرسلة على التأكد من وصول رسالتها كما أرادت، وقد تستفسر الجهة المستقبلة عن أمور أو تقترح حلول تراها مناسبة من خلال العرائض والمكاتبات المتبادلة.

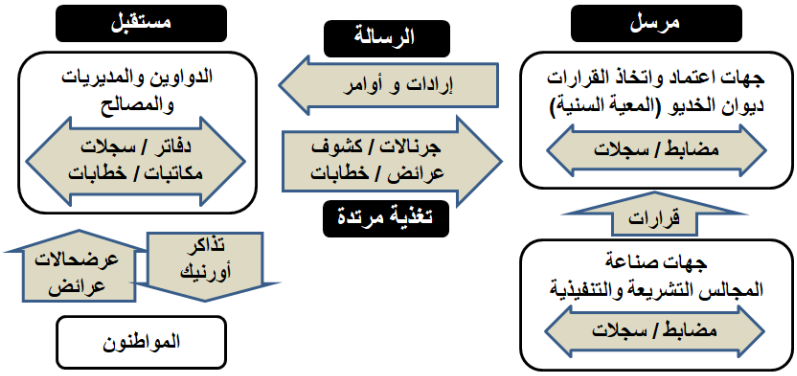

شكل يوضح عناصر عملية الاتصال وقنواتها (الوثائق)

٦– رصدت الدراسة العلاقة بين "لغة السلطة" وهى لغة الطبقة الحاكمة وما يصدر عنها من وثائق رسمية تتعلق بإدارة أمور الدولة، ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت الوثائق تصدر عن الوالي باللغة التركية ثم تُترجم إلى العربية وتُوزع على الجهات المختصة لتنفيذها، وكانت في الدواوين الحكومية أقلام للمكاتبات التركية وأخرى للعربية بالإضافة إلى المترجمين، ومع ازدياد النفوذ الفرنسي في عهد الخديو إسماعيل وجعله اللغة الفرنسية لغة الخارجية المصرية ظهرت المفردات الفرنسية بقوة في مسميات وثائق الدولة الرسمية التي صارت تصدر كاملة بالفرنسية، واستمرت حتى نهاية القرن التاسع عشر بعد أن نجح الإنجليز في عزلها وإن استغرق الأمر منهم وقتًا بعد احتلالهم لمصر.

هوامش الدراسة:

(١) ابو الفتوح حامد عودة / الأعمال الورقية فى المنظمات وربطها بنظم المعلومات، القاهرة، الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات ؛ ع ١٦، مج ٨، ٢٠٠١م، ص ص ٧٧ : ٨٢

(٢) أمين سامى / تقويم النيل، القاهرة : مطبعة دار الكتب، ١٩٣٦، أمين سامى / تقويم النيل، ط٢، القاهرة : مطبعة دارالكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣.

(٣) وحيد قدورة / الكتابة ومفهوم الاتصال المكتوب عند القلقشندى، تونس، المجلة العربية للمعلومات ؛ مج ١٣، ع ٢، ١٩٩٢، ص ٥ : ٢٢.

(٤) محمد ابراهيم السيد / وسائل الاتصال المكتوب وضوابطها، القاهرة : دارالثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.

(٥) كتخدا كلمة تركية أصلها فارسى "كدخدا" مكون من مقطعين الأول "كد" بمعنى البيت والثانى "خدا" ويعنى الصاحب فتصير الكلمة صاحب البيت وأطلقه الأتراك على الوكيل المعتمد الأمين، وكان يُلقب صاحبه بلقب قابجى أو قابوجى ومعناه بالتركية البواب أو الحارس وكان محمد على باشا قد اختار نجيب افندى ليكون ممثلاً عنه فى عاصمة الدولة العثمانية وكان يسبقه لقب (قبو كتخدا) أى الوكيل أو النائب، كما أطلق على نائب الوالى العثمانى فى مصر حيث عُرف بالكخيا (أو قائممقام الباشا) وكان أشهرهم محمد لاظ أوغلى كتخدا محمد على باشا، كما سُمِّى به نواب الباشا على الحجاز.

– عبد الرحمن الرافعى / عصر محمد على، ط٥، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ج١، ص ٣٢٧، ٣٥٠.

– أحمد السعيد سليمان / تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، القاهرة : دار المعارف، ١٩٧٩، ص ١٧٦.

(٦) عبد الرحمن الرافعى / عصر محمد على، ج١، ص ٣٤٥، ٣٤٨، ٥١٥.

(٧) نفس المرجع، ج١، ص ٥١٥.

(٨) أمين سامى / تقويم النيل، طبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣، ج٢، ص ٤١٢.

(٩) أحمد فتحى زغلول / المحاماة، الملحقات (تشكيل الدواوين وقانون السياسة نامة، بند أول) ص ٤.

(١٠) دار الوثائق القومية / لا ئحة ترتيب وظائف ديوان الخديو، ترجمة أمر عال صادر لمدير ديان الخديو حبيب افندى، ١٣ محرم ١٢٥٤هـ / ٨ ابريل ١٨٣٨م.

(١١) مصر، دار الوثائق القومية / ترجمة لائحة ترتيب وظائف ديوان الخديو، ترجمة أمر صادر لمدير ديوان الخديو محمد حبيب افندى بتاريخ ١٣ محرم ١٢٥٤هـ / ٨ ابريل ١٨٣٨م.

(١٢) أمين سامى /المرجع السابق، طبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣، ج٢، ص ٣٤٨.

(١٣) أمين سامى / المرجع السابق، مطبعة دار الكتب، ١٩٣٦، ج٣، مج١ ص ١٠٣.

(١٤) نفس المرجع، ج٣، مج١، ص ٢١٦، ٢٣٠.

(١٥) مصر، وزارة الثقافة والإرشاد القومى / ديوان المعية السنية : السجل الأول من ٦ محرم ١٢٤٥هـ/٨ يوليو ١٨٢٩م إلى ٨ رجب ١٢٤٦هـ/٢٣ ديسمبر ١٨٣٠م، القاهرة : المطبعة العالمية، ١٩٦٠، ص٥

(١٦) أمين سامى / المرجع السابق، طبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣، ج٢، ص ٤٣٤.

(١٧) أمين سامى / المرجع السابق، مطبعة دارالكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣، ج٢، ص ٣٤٥.
عبد الرحمن الرافعى / عصر محمد على، ص ٥١٦

(١٨) أمين سامى / المرجع السابق، طبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣، ج٢، ص ٤٥٠

(١٩) نفس المرجع، ج٢، ص ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٩، ٤٥٠.

(٢٠) نفس المرجع، ج٢، ص ٤٢٣

(٢١) أنشئ سنة ١٨٤٩م ليكون بديلاً عن الجمعية الحقانية التى أنشئت سنة ١٨٤٢م

(٢٢) محمد عبد الحليم عبد الحليم / التحليل الموضوعى للأرشيف وأهميته فى نظم المعلومات : دراسة تطبيقية على سجلات والمجلس الخصوصى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنى سويف : كلية الآداب، ٢٠٠٢، ص ٢٠ : ٧٠.

(٢٣) ادى شير / الألفاظ الفارسية المعربة، ط٢، الدار العرب للبستانى : القاهرة، ١٩٨٨.

(٢٤) فارس افندى الخورى / كتر لغات، مطبعة المعارف : بيروت، ١٨٧٦، ص ٢٥٠

(٢٥) تيسير محمد حسن / الفرمانات الشاهانية من ١٠٠٦هـ / ١٥٩٧م إلى ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤م : دراسة وثائقية دبلوماتية ، رسالة ماجيستير، جامعة الأزهر : فرع البنات – كلية الدراسات الإنسانية، ٢٠٠٥م، ص ١٦.

(٢٦) سلوى على ميلاد / الوثائق العثمانية : دراسة أرشيفية وثائقية لسجلات محكمة الباب العالى، الاسكندرية : دار الثقافة العلمية، ج ٢، ص ٥١٤.

(٢٧) ابن منظور (ت٧١١هـ) / لسان العرب ؛ تحقيق عبد الله على الكبير ومحمد احمد حسب الله وهاشم محمد، القاهرة : دار المعارف، ١٩٨٠، مج ٦، ج ٥١، ص ٤٤٢٢.

(٢٨) محمد محمد امين/منشور بمنح إقطاع من عصر السلطان الغورى، القاهرة، ١٩٨٢، المجلة التاريخية ؛ مج ٢٨، ص١٤

(٢٩) مصطفى عبد الكريم الخطيب / معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط١، بيروت : مؤسسة الرسالة ١٩٩٦، ص ٤١١.

(٣٠) سهيل صابان / معجم الألفاظ العربية فى اللغة التركية، الرياض : جامعة الامام محمد بن سعود، ١٤٢٦ هـ، ص ٢١٥.

تيسير محمد حسن / المرجع السابق، ص ١٦.س

(٣١) مصر، دار الوثائق القومية / سجلات مديرية بنى سويف، سجل ٥٩١ كود ٠٠١١٣٢-٢٠٢٤، جزء ٩ صادر داخل إدارة المديرية ١٢٨٥هـ، ص ١٠٢٥

(٣٢) مصر، دار الوثائق القومية / منشورات سنة ١٨٨٠م، ص ١١٦.

(٣٣) نفس المرجع، منشورات سنة ١٨٧٩م، ص ٧٣.

(٣٤) نفس المرجع، منشورات سنة ١٨٨٦م، ص ٢.

(٣٥) احمد السعيد سليمان / المرجع السابق، ص ٥٠.

فارس افندى الخورى / كتر اللغات، بيروت : مطبعة المعارف، ١٨٧٦، ص ١٠٥.

(٣٦) أمين سامى / المرجع السابق، مطبعة دارالكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣، ج٢، ص ٤٥٤.

(٣٧) نفس المرجع، ج٢، ص ٤٤٩.

(٣٨) نفس المرجع، ج٢، ص ٤٢١، ٤٣٧.

هند فكرى محمد حسين / وثائق منح الرتب والنياشين والألقاب والأوسمة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين فى مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة : كلية الآداب، ٢٠١٥، ص ٦٦.

(٣٩) احمد السعيد سليمان / المرجع السابق، ص ٥٠.

(٤٠) يوسف قزماخورى / الدساتير فى العالم العربى : نصوص وتعديلات ١٨٣٩ – ١٩٨٧م، بيروت : دار الحمراء، ١٩٨٩، ص ٥٢٣

(٤١) مصر، دار الوثائق القومية / منشورات سنة ١٨٨٢م، ص ١٥٥.

(٤٢) نفس المرجع، منشورات سنة ١٨٧٩م، ص ١٠٧

(٤٣) نفس المرجع، منشورات سنة ١٨٧٩م، ص ١٠٦

(٤٤) نفس المرجع، منشورات سنة ١٨٧٦م، ص ١٦.

(٤٥) مرقص حنا / نظام الحكومة المصرية، القاهرة : مطبعة التوفيق، ١٨٩٦، ص ١٦٣، ١٦٤.

(٤٦) دار الوثائق القومية / منشورات سنة ١٨٨١م، ص ١٩١.

(٤٧) نفس المرجع، منشورات سنة ١٨٨١م، ص ١٧٦.

(٤٨) مرقص حنا / نظام الحكومة المصرية، القاهرة : مطبعة التوفيق، ١٨٩٦، ص ١٥٣.

(٤٩) الخديو إسماعيل بن إبراهيم باشا بن محمد على باشا ولد سنة ١٨٣٠م تعلم فى النمسا وفرنسا وأجاد اللغة العربية واتقن الفرنسية إلى جانب التركية تولى حكم مصر سنة ١٨٦٣م وخلع سنة ١٨٧٩م، حصل على لقب خديو سنة ١٨٦٧م وقصر الحكم على ذريته، وسعى لاستكمال مشروع جده فى بناء دولة حديثة ولكن كثرة الاستدانة زادت من التوغل الأجنبى الذى انتهى باحتلال البلاد.

– عبد الرحمن الرافعى / عصر إسماعيل، ط ٤، القاهرة : دار المعارف، ١٩٨٧، ج ١، ص ٧٤.

(٥٠) أمين سامى / المرجع السابق، مطبعة دار الكتب، ١٩٣٦، مج٣، ج٣، ص ١١٩٨.

جاك تاجر/ حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر، القاهرة: مؤسسة هنداوى، ٢٠١٤، ص ٩٧.

(٥١) مصر، دار الوثائق القومية / منشورات سنة ١٨٧٩م، ص ٥٢.

(٥٢) نفس المرجع، منشورات سنة ١٨٨٩م، ص ٤٤.

(٥٣) الخديو محمد توفيق بن إسماعيل باشا ولد سنة ١٨٥٢م وتولى الحكم بعد عزل والده سنة ١٨٧٩م إلى أن توفى سنة ١٨٩٢م وزاد التدخل الأجنبى فى عهده مما أسفر عنه احتلال الإنجليز لمصر سنة ١٨٨٢م.

مصر، دار الوثائق القومية / منشورات سنة ١٨٨٥م، ص ١٠.

(٥٤) مصر، دار الوثائق القومية / منشورات سنة ١٨٨٩م، ص ١١، ١٢.

(٥٥) ابن منظور / المرجع السابق، ج ٤٢، ص ٣٧٥٩.

(٥٦) عارف خليل أبو عيد / قوانين نامه فى الدولة العثمانية : دوافعها أهدافها وآثارها، عمان، ٢٠١٢م، (دراسات علوم الشريعة والقانون ؛ع ١)، مج ٣٩، ص ٣٠٣.

(٥٧) احمد فؤاد متولى / قانون نامه مصر، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦، ص ٦

(٥٨) عبد الرحمن الرافعى / عصر محمد على، ج١، ص ٥٢٢.

(٥٩) عارف خليل ابو عيد / المرجع السابق، ص ٣٠٦

(٦٠) احمد سعيد / المحفوظات والكتب ومبادئ إدارة الأقلام، القاهرة : مطبعة دار الكتب، ١٩٢٨، ص٣٠

(٦١) مصر، دار الوثائق القومية / منشورات سنة ١٨٨١م، ص ٢٣٢، ١٤٩.

ابو الفتوح رضوان / تاريخ مطبعة بولاق، القاهرة : المطبعة الأميرية، ١٩٥٣، ص ١٠٤.

(٦٢) احمد سعيد / المرجع السابق، ص ٣٣

(٦٣) أمين سامى / المرجع السابق، طبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣، ج٢، ص ٤٢٤

(٦٤) مصر، دار الوثائق القومية / سجلات تعداد النفوس، لائحة التعداد، كود ٠٠٠٠٠١ – ٢٠٣٨.

(٦٥) مصر، دار الوثائق القومية / محفظة الميهى، ترجمة لائحة ديوان الجمعية الحقانية.

(٦٦) محمد ابراهيم السيد / المرجع السابق، ص ٢٦٦.

(٦٧) نفس المرجع، ص ٢٦٣.

(٦٨) مصر، دار الوثائق القومية / منشورات سنة ١٨٧٦م، ص ١٦.

(٦٩) مجمع اللغة العربية / المعجم الوسيط، ط٤، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤م، ص ٩٣٣

(٧٠) مصر، دار الوثائق القومية / منشورات سنة ١٨٨١م، ص ٨٨

(٧١) نفس المرجع، منشورات سنة ١٨٨١م، ص ٨٨، ١٣٠، ١٠٨، منشورات سنة ١٨٧٩م، ص ١٧٢.

(٧٢) مجمع اللغة العربية / المرجع السابق، ص ٣١٣

(٧٣) القلقشندى، أبو العباس أحمد / صبح الأعشى فى صناعة الإنشا، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٢٢، ج١، ص ١٣٣.

(٧٤) جمال الخولى / مداخلات فى علم الدبلوماتيك العربى، ط٢، دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٠، ص ٣٧

(٧٥) منال محمد عبد العزيز شروید / وثائق الأمير رضوان بك الفقارى : دراسة دبلوماتية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة فرع بنى سويف، ٢٠٠١، ص ١٠٦، ١٠٧

(٧٦) مصر، دار الوثائق القومية / الوقائع المصرية، السبت ١٩ ربيع آخر سنة ١٢٤٥هـ، ص ٦٩

(٧٧) مصر، دار الوثائق القومية / سجلات مديرية بنى سويف، جزء ٧ صادر داخل ادارة المديرية، سجل ٥٨٩، كود ٠٠١١٣٠–٢٠٢٤، ٤ شعبان ١٢٨٥ هـ، ص ٨١٧.

(٧٨) مصر، دار الوثائق القومية / سجلات تعداد النفوس، لائحة التعداد، كود ٠٠٠٠٠١ – ٢٠٣٨، البند الأول القسم الثالث.

(٧٩) مرقص حنا / نظام الحكومة المصرية، القاهرة : مطبعة التوفيق، ١٨٩٦، ص ٨٧.

(٨٠) مصر، دار الوثائق القومية / سجلات مديرية بنى سويف، جزء ٩ صادر داخل إدارة المديرية، سجل ٥٩١، كود ٠٠١١٣٢–٢٠٢٤، ١٧ شعبان ١٢٨٥ هـ، ص ٩٨٨

(٨١) فارس الخورى / كنز لغات : قاموس تركى وفارسى وترجمته عربى، بيروت : مطبعة العارف، ١٨٧٦، ص ٢٢

(٨٢) مصر، دار الوثائق القومية / سجلات تعداد النفوس، سجل ٢٩١، كود٠٠٧٤٠٩–٢٠٣٨، ٢٩ رمضان١٢٨١هـ، ص ١٤

نفس المرجع، سجل ١٧٣، كود ٠٠٧٢٤٠–٢٠٣٨، ١٦ صفر ١٢٦٤ هـ، ص ٥

(٨٣) فارس افندى الخورى / المرجع السابق، ص ٣٤٤

(٨٤) مصر، دار الوثائق القومية / مديرية بنى سويف، مكاتبات الى مدير بنى سويف، ملف ٢٢، كود ٠٠٤٩٢٦–٢٠٢٤، ٩ ربيع اول ١٢٩٨ هـ.

(٨٥) من مقتنيات دار الوثائق القومية على صفحتها فى الفيس بوك :

https://www.facebook.com/DarAlwthayqAlqwmytAljdydBalfstat/photos/a.128576537289554.28369.128535383960336/985854944895038/?type=3&theater accessed on 18\6\2018

(٨٦) مصر، دار الوثائق القومية / صور أوامر ومكاتبات محمد على ج ٢، امر لعموم المديرين، ٢٦ شوال ١٢٥١هـ، ص٧٢

(٨٧) محمد ابراهيم السيد / المرجع السابق، ص ١٦١

(٨٨) امين سامى / المرجع السابق، طبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣، ج٢، ص ٤٦٧.

(٨٩) لم يقف الباحث على تاريخ إنشائها بالتحديد ولكنه من المؤكد لم يكن بعد عام ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م.

(٩٠) مصر، دار الوثائق القومية / لا ئحة ترتيب وظائف ديوان الخديو، ترجمة أمر عال صادر لمدير ديان الخديو حبيب افندى، ١٣ محرم ١٢٥٤هـ / ٨ ابريل ١٨٣٨م.

(٩١) ابراهيم عبده / تاريخ الوقائع المصرية، ط٢، القاهرة : مطبعة التوكل، ١٩٤٩، ص ٣١.

(٩٢) امين سامى / المرجع السابق، طبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣، ج ٢، ص ٤٥٩.

(٩٣) للمزيد راجع قانون السياسة نامة، البند السادس والبند الحادى عشر وما بعده.
احمد فتحى زغلول / المحاماة، القاهرة : مطبعة المعارف، ١٩٠٠، المحلقات ص ٧.

(٩٤) مجمع اللغة العربية / المرجع السابق، ص ٥٣٥.

(٩٥) امين سامى / المرجع السابق، طبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣، ج ٢، ص ٤٨١.

(٩٦) مصر، دار الوثائق القومية / تعداد نفوس بنى سويف، متسحبين ناحية صفط راشين، سجل ٢٦٣، كود ٠٠٧٧٨١-٢٠٣٨، شوال سنة ١٢٨١هـ.

(٩٧) مصر، دار الوثائق القومية / صور أوامر ومكاتبات محمد على، ج٢، ص ٣٩٢

(٩٨) طه محمد نور أبو الخير / وثائق العرضحالات وسجلاتها المحفوظة بدار الوثائق القومية خلال القرن التاسع عشر : دراسة أرشيفية وثائقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص ١١.

(٩٩) جمال الخولى / المرجع السابق، ص ٦١.

(١٠٠) امين سامى / المرجع السابق، طبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣، ص ٥٣٤.

(١٠١) عماد احمد هلال / العرضحال مصدر مجهول لدراسة تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة : دار الوثائق القومية، (الروزنامة ؛ع٢)، ٢٠٠٤، ص ٢٥٣.

(١٠٢) طه محمد نور أبو الخير / المرجع السابق، ص ١٧٥.

(١٠٣) امين سامى / المرجع السابق، طبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣، ج٢، ص ٣٢٥، ٤٢٨.

(١٠٤) نفس المرجع، ج٢، ص ٤٦٤.

(١٠٥) دفتر كلمة فينيقية أصلها كلمة "ديفتارا" (difthera) بمعنى كتاب صغير، وورد أن أصلها يونانى أو فارسى بمعنى محيط المحيط، والسِّجل من الفعل سجَّل بمعنى كتب ومنه سجَّل الحكم أى قيده فى سجل رسمى حفظاً من الضياع.

– طوبيا العنيسى / المرجع السابق، ص ٢٨ – ادى شير / المرجع السابق، ص ٦٥

– مجمع اللغة العربية / المرجع السابق، ص ٣٠٣.

(١٠٦) عماد ابو غازى / دفاتر الرزق الإحباسية والجيشية وأهميتها الأرشيفية والتاريخية، (الروزنامة ؛ ع٢)، القاهرة : دار الوثائق القومية، ٢٠٠٤م، ص ١٨

(١٠٧) احمد سعيد / المرجع السابق، ص ١٨٩.

(١٠٨) سلوى على ميلاد / قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف والمعلومات، مادة رقم (٣١٦)، ص ٧٣

(١٠٩) مصر، دار الوثائق القومية / سجلات مديرية بنى سويف، جزء ٤ صادر داخل المديرية، سجل ٣، كود ٠٠٠٠٠٣–٢٠٢٤، ٦ ربيع ثانى ١٢٦٧هـ، ص ٥٢

(١١٠) مصر، دار الوثائق القومية / لا ئحة ترتيب وظائف ديوان الخديو، بند ١٠، ١١، ترجمة أمر عال صادر لمدير ديان الخديو حبيب افندى، ١٣ محرم ١٢٥٤هـ / ٨ ابريل ١٨٣٨م.

(١١١) أمين سامى / المرجع السابق، طبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣، ج٢، ص ٤٢٤.

(١١٢) نفس المرجع، ج٢، ص ٣٤٨.

(١١٣) نفس المرجع، ج٢، ص ٤٢٦، ٤٥٥.

(١١٤) أمين سامى / المرجع السابق، مطبعة دار الكتب، ١٩٣٦، مج٢، ج٣، ص ٨٤٧.

(١١٥) جاك تاجر / المرجع السابق، ص ٩٤.

(١١٦) أمين سامى / المرجع السابق، مطبعة دار الكتب، ١٩٣٦، مج٢، ج٣، ص ١٢٠٧.

(١١٧) مصر، دار الوثائق القومية / منشورات سنة ١٨٧٩م، ص ٢، ٤.

(١١٨) نفس المرجع، منشورات سنة ١٨٨٩م، ص ٤.